

اعتماد كلفة الفرصة البديلة كأداة لزيادة الحصيلة الضريبية/ بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب - قسم الشركات

**Adopting opportunity cost as a tool to increase tax revenue
Applied research in the General Tax Authority - Companies Division**

Talal.abbas1202m@ pgiafs.uobaghdad-edu.iq	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	طلال عباس عزيز
Faiza.i@pgiafs.uobaghdad- edu.iq	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أ.م. فائزة ابراهيم محمود الغبان

المستخلص :

يسعى هذا البحث لمحاولة التصدي لواحدة من القضايا المهمة في المجتمع والتي تحول دون تحقيق الدولة لأهدافها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمالية والمتمثلة بانخفاض الحصيلة الضريبية والتي من خلالها تستطيع تحقيق تلك الاهداف وهذه القضية تتمثل بممارسة الشركات محدودة المسؤولية في العراق لظاهرة عدم استثمار رؤوس اموالها بالشكل الصحيح وهو ما ينعكس على الحصيلة الضريبية ، علما ان الهيئة العامة للضرائب لا تأخذ بنظر الاعتبار موضوع تحليل كلفة الفرصة البديلة لرؤوس اموال الشركات كإحدى مؤشرات الربح عند وضع الضوابط السنوية الامر الذي يؤدي الى انخفاض الحصيلة الضريبية ، وعليه سوف يكون هدف البحث تسليط الضوء على اهمية اعتماد مفهوم تحليل كلفة الفرصة البديلة من قبل الهيئة العامة للضرائب لتحقيق حصيلة ضريبية تتناسب مع اعداد تلك الشركات في العراق ومقدار رؤوس اموالهم ، وفي نفس الوقت تحفيز وتشجيع الشركات المحدودة التي ليس لها اي نشاط اقتصادي من البحث عن الفرص البديلة لاستثمار رؤوس اموالها وتحويل خسائرها الى ارباح .

الكلمات المفتاحية : - كلفة الفرصة البديلة ، الحصيلة الضريبية

Abstract:

This research seeks to try to address one of the important issues in society that prevents the state from achieving its social, economic, political and financial goals, represented by the low tax proceeds, through which it can achieve those goals. What is reflected on the tax proceeds, knowing that the General Tax Authority does not take into account the issue of analyzing the opportunity cost of corporate capital as one of the profit indicators when setting the annual controls, which leads to a decrease in the tax proceeds, and therefore the research objective will be to shed light on the importance of adopting the concept of analysis The opportunity cost by the General Tax Authority to achieve a tax proceeds commensurate with the number of those companies in Iraq and the amount of their capital, and at the same time motivating and encouraging limited companies that do not have any economic activity to search for alternative opportunities to invest their capital and turn their losses into profits.

Keywords: - opportunity cost, tax revenue

المقدمة :

تعد الضريبة واحدة من اهم الموارد المالية السيادية والتي عن طريقها تتمكن الحكومات من تمويل انشطتها المختلفة ، وتبرز مشكلة عدم اعتماد كلفة الفرصة البديلة لرأسمال الشركات محدودة المسؤولية كأحد مؤشرات الربح لزيادة الحصيلة الضريبية باعتبارها واحدة من التحديات التي تواجه النظام الضريبي في العراق ، ليس فقط لما ينتج عنه من التأثير على الحصيلة الضريبية وحرمان الدولة من الإيرادات المالية التي من الممكن ان تحصل عليها ، ولكن للأضرار التي تسببها بالمنافسة العادلة بين المشروعات ، وتبرز هنا ضرورة اعادة النظر في الاسس التي تقوم بها السلطة المالية عند التحاسب الضريبي باعتماد كلفة الفرصة البديلة لرأسمال الشركات كأحد مؤشرات الربح لزيادة الحصيلة الضريبية .

ولهذا جاءت فكرة البحث في اقتراح اضافة مؤشر اخر من المؤشرات التي تعتمد عليها الهيئة العامة للضرائب في الضوابط السنوية عند فرض الضريبة على الشركات محدودة المسؤولية وتمثل بالأخذ بنظر الاعتبار نسبة معينة من رأسمال تلك الشركات تمثل الحد الأدنى للدخل وتكون مقاربة للفائدة التي تمنحها المصارف على ودائع التوفير او الوديعة الثابتة لمدة سنة واحدة وهي تمثل ما يعرف بكلفة الفرصة البديلة لزيادة الحصيلة الضريبية ، وهذا ما ينعكس على الموارد المالية للدولة .

وعلى هذا الأساس تتضمن الدراسة ثلاث محاور تضمن المحور الاول على منهجية البحث والدراسات السابقة، كما تطرق المحور الثاني للاطار النظري لكلفة الفرصة البديلة ، اما المحور الثالث فتضمن الاطار التطبيقي للبحث ، فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة .

المحور الاول : منهجية البحث والدراسات السابقة

المحور الثاني : الاطار النظري لكلفة الفرصة البديلة

المحور الثالث : الاطار التطبيقي للبحث

المحور الاول : منهجية البحث والدراسات السابقة

1-1- مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث بعدم قيام الهيئة العامة للهيئة العامة للضرائب بالأخذ بنظر الاعتبار موضوع اعتماد كلفة الفرصة البديلة لرأسمال الشركات محدودة المسؤولية كأحد مؤشرات الربح لزيادة الحصيلة الضريبية ، اذ لوحظ احتفاظ الشركات محدودة المسؤولية بكامل رؤوس اموالها تقريبا في بندي النقد في الصندوق او جاري المساهمين وبالتالي تحقيق الخسارة او ارباح قليلة لا تتناسب مع رأسمالها وهذا ما ينعكس على الهيئة العامة للضرائب وحرمانها من الحصيلة الضريبية التي ممكن ان تحصل عليها .

1-2- أهمية البحث : ان العراق من الدول التي تعاني من انخفاض في الحصيلة الضريبية بسبب عدم وجود نظام للمعلومات فاعل وكفوء ، اضافة الى ان قانون ضريبة الدخل النافذ الذي لا يأخذ بنظر الاعتبار مفهوم كلفة الفرصة البديلة كأحد المفاهيم لزيادة الحصيلة الضريبية ، فضلا عن ذلك فان الضوابط السنوية التي تستخدمها الادارة الضريبية في العراق ايضا لم تعالج مثل هكذا حالات وعليه فان هذا البحث يكتسب أهميته من خلال :-

1. ان اعتماد مؤشر كلفة الفرصة البديلة لرؤوس اموال الشركات كأحد مؤشرات الربح اضافة الى المؤشرات الاخرى المتعمدة لدى الهيئة العامة للضرائب في الضوابط السنوية التي تصدرها الهيئة العامة للضرائب عند التحاسب مع المكلفين سوف تزيد من الحصيلة الضريبية .

2. ان اهمية البحث تتجلى في تحفيز الشركات التي تعاني من عدم مزولة أي نشاط على استثمار رؤوس اموالها بالطريقة المثلى والا فأنها سوف تضطر الى تحمل دفع الضرائب حتى وان لم تمارس أي نشاط وهذا ينعكس على الحصيلة الضريبية.

3. تبرز اهمية البحث في كونها وسيلة ضغط على الشركات الغير كفوة وغير فاعلة والتي ولا تأخذ بنظر الاعتبار استثمار اموالها المعطلة فيما يعرف بكلفة الفرصة البديلة للخروج من السوق وفسح المجال امام الشركات الاخرى التي تمتاز بالفاعلية

والكفاءة خصوصاً وان هناك زيادة سنوية في اعداد تلك الشركات التي يتم تأسيسها . وبالتالي اتاحة المجال والوقت الكافي امام مخني الهيئة العامة للضرائب في مجال التحاسب الضريبي للشركات المتبقية .

1-3- أهداف البحث: يسعى الباحث من خلال بحثه تحقيق عدة اهداف

1. ادراك الهيئة العامة للضرائب اهمية اعتماد مفهوم تحليل كلفة الفرصة البديلة من قبل الهيئة العامة للضرائب وكذلك تحفيز وتشجيع الشركات التي ليس لها اي نشاط اقتصادي من استثمار رؤوس اموالها .
2. اخضاع اغلب الشركات محدودة المسؤولية للضريبة وهذا ما ينعكس على الحصيلة الضريبية وزيادتها لتحقيق اهداف الدولة.

1-4- **فرضية البحث :** ان اعتماد الهيئة العامة للضرائب لمفهوم كلفة الفرصة البديلة واعتمادها كأحد مؤشرات الربح في الضوابط السنوية دور مهم في زيادة الحصيلة الضريبية .

1-5- حدود البحث المكانية والزمانية

1-5-1- الحدود المكانية: يشمل نطاق البحث الحدود المكانية المتمثلة بالهيئة العامة للضرائب / قسم الشركات الكائنة في (بغداد / منطقة الوثبة / مجاور امانة بغداد) لكونها الجهة المسؤولة عن فرض وجباية الضريبة على الشركات المحدودة في العراق.

1-5-2- الحدود الزمانية: تم اختيار بيانات الشركات المحدودة للسنوات (2018 - 2021) التقديرية كمجال للتطبيق وذلك لضمان تحقيق افضل النتائج من خلال تحليل بيانات الجهات المبحوثة .

1-6- دراسات سابقة

تناول العديد من الباحثين موضوع تحليل كلفة الفرصة البديلة الا انه لم يتطرق احد الى ربط هذا المفهوم بالضريبة بشكل مباشر ، ونظراً لأهمية موضوع استثمار الفوائض المالية للشركات وفق مفهوم كلفة الفرصة البديلة ودورها الكبير في زيادة ربحية الشركات محدودة المسؤولية والذي ينعكس بشكل مباشر في زيادة الحصيلة الضريبية ، وكما يلي : -

1-6-1- دراسات محلية وعربية

1. دراسة (دوش: ريام محمد عباس :2020)

عنوان الدراسة	تقويم القرارات الاستثمارية وفق منظور تكلفة الفرصة البديلة وتحليل SWOT
طبيعة الدراسة	رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس الكلية التقنية الإدارية / كوفة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في تقنيات المالية والمحاسبية
هدف الدراسة	تسليط الضوء على كيفية ترتيب أولويات الفرص للاستثمارات على وفق منظور الكلف الفرص بوصفها خطوة أساسية لتقويم هذه الاستثمارات والتحقق من كونها محسوبة على وفق تحليلات الجدوى الاقتصادية تمهيداً لاختيار الأفضل والامثل منها.
اهم الاستنتاجات	<p>1. هناك عدم ادراك لمفهوم تكلفة الفرصة البديلة .</p> <p>2. ان أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين بشكل عام باستطاعتهم ترتيب الأولويات المتعلقة بالفرص الاستثمارية المتاحة لذلك :</p> <p>- قدر تعلق الامر بالاستثمار المالي فأن بإمكان المستثمرين تكوين محفظة استثمارية مثلى بعد ترتيب الأولويات المتعلقة بالفرص الاستثمارية أعلاه وبالاستناد الى تكلفة الفرصة البديلة ومقدار العائد المتحقق .</p> <p>- قدر تعلق الامر بالاستثمار الحقيقي فأن الواقع يكشف هناك فرص استثمارية تستند الى تكلفة الفرصة البديلة كمؤشر لتفضيل بديل دون الاخر .</p>

2. دراسة (عمار : حنان عبد الله : 2016)

عنوان الدراسة	دور تكلفة الفرصة البديلة في التنمية الاقتصادية الشاملة
طبيعة الدراسة	اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى بيان دور تكلفة الفرصة البديلة في التنمية الاقتصادية الشاملة عن طريق اختيار البديل الافضل لنمو البلد مقابل التضحية بربح يحد من تحقيق هذا النمو وتنمية البلد وخاصة في الظروف الحالية التي يمر بها البلد.
اهم الاستنتاجات	لا يوجد ادراك للدور البارز لما للكلفة الفرصة البديلة واختيار البديل الانسب في انعاش وتنمية البلد تنمية اقتصادية شاملة اجتماعية وبشريا

3. دراسة (الشمري : محمد وفي عباس - 2007)

عنوان الدراسة	التكلفة الفرصة ودورها في محاسبة المسؤولية.
طبيعة الدراسة	اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في المحاسبة
هدف البحث	يهدف البحث الى تقديم دراسة نظرية وعملية بشأن تطبيق نظام لمحاسبة المسؤولية مبني على التكلفة الفرصة والصريحة
اهم الاستنتاجات	1) أظهر البحث إن هناك محددات في معلومات المحاسبة التقليدية لغرض اتخاذ القرارات وبالتالي فالتحليل المستند على التكاليف الصريحة فقط سوف لن يكون كافياً وان عدم الأخذ بمفهوم التكلفة الفرصة سيؤدي الى اتخاذ قرارات خاطئة . 2) أنضح من الحل الأمثل لمشكلة البرمجة الخطية في الشركة عينة البحث ان هناك موارد غير مستغلة (عاطلة) وهذا يشير الى سوء ادارة هذه الموارد وعدم وضعها في مكانها المناسب ، كما يشير الى عدم وجود تنسيق بين إدارة المشتريات وإدارة الإنتاج عند شراء ما تحتاجه العملية الانتاجية من مواد أولية الأمر الذي يؤدي الى تجميد جزء من رأس المال العامل على شكل مخزون مواد لا تحتاجه الشركة عينة البحث عند تنفيذ الخطة الانتاجية والبيعية .

2.2.1. دراسات سابقة أجنبية: دراسة (David Perkins - 2005)

عنوان الدراسة	Incorporating the Opportunity Cost of Setups into Production-related Decisions تضمين التكلفة الفرصة لأنشطة التهيئة في القرارات المرتبطة بالإنتاج
طبيعة الدراسة	Management Accounting Quarterly (fall) محاسبة ادارية ربع سنوية
هدف البحث	تهدف هذه الدراسة الى ان أنشطة التهيئة المسببة للتغيرات الكلية للمنتوج هي عراقيل مكلفة لعملية الإنتاج علما ان الأنظمة المحاسبية التقليدية تهمل التأثير الهام للكلفة الفرصة للطاقة الضائعة ، اذ .
اهم الاستنتاجات	إن قرار إنتاج منتجات متعددة تحتاج لنشاط التهيئة والتغير الكلي بين دورات الإنتاج ، وان الأنظمة المحاسبية التقليدية فشلت في تجهيز الإدارة بمعلومات تتضمن التكلفة الفرصة لنشاط التهيئة في قرارات تخص الاستفادة من الطاقة الحالية. أما محاسبة الكلفة فهي تعني ان كلفة التهيئة إلى منتجات محددة

المحور الثاني : الاطار النظري لكلفة الفرصة البديلة والحصيلة الضريبية

تعمل الهيئة العامة للضرائب بمختلف أقسامها لتحسين أداؤها وتحقيق اهداف الضريبة المالية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية لذلك فهي تبحث بشكل مستمر عن الأساليب والوسائل التي من شأنها ان تعزز هذا الأداء ، ويعد تحليل كلفة الفرصة البديلة من الأمور المهمة التي تساعد الادارة الضريبية في زيادة الحصيلة الضريبية

2-1 - كلفة الفرصة البديلة

2-1-1- تعريف كلفة الفرصة البديلة : من المفاهيم الأساسية والمهمة التي تؤثر على متخذي القرار هو مفهوم كلفة الفرصة البديلة والتي عني انه من الضروري اخذ كلفة الفرصة البديلة في الاعتبار من قبل متخذي القرار عند اتخاذ القرار للحصول على أقصى ما يمكن من مكاسب للسلع والخدمات ، وكذلك عند تحديد تكاليف التشغيل او تكاليف الاستثمار حتى يكون تقييمهم على أساس سليم . (Warren & other ، 2009:25)

فعلى سبيل المثال عامل يعمل بوقت جزئي ويدفع له أجر اسبوعي مقداره (200) دولار. وقد رغب هذا العامل في التمتع بإجازة لمدة أسبوع ليقضيها في منطقة سياحية . فاذا ما وافق مديره في العمل أن يعطيه الإجازة بدون أجر ، فإن الـ (200) دولار تمثل الأجر الضائعة وهي ستكون كلفة الفرصة البديلة لأخذ إجازة أسبوع في المنطقة السياحية " (Brewer & Garrison & Noreen ، 2005:48،

ان كلفة الفرصة البديلة وكما اوضحه Horngren & (438 : 2018 ، other) هي مقدار المساهمة في الدخل التشغيلي التي يتم تجاهلها بسبب عدم استخدام الموارد المحدودة في أفضل بديل له ، علما ان كلفة الفرصة البديلة لا يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية المالية لأنه وكما هو معروف ان حفظ السجلات التاريخية يقتصر على المعاملات التي تنطوي على البدائل التي اختارها اصحاب القرار فعلا بدلاً من البدائل الاخرى التي تم رفضها.

اما تعريف كلفة الفرصة البديلة فقد عرفت عدة تعريفات فعرّفها (Garrison) بانها الفائدة المحتملة التي يتم التخلي عنها عند اعتماد بديل بدلا من بديل اخر (Garrison ، 2018 : 38) ، كما عرفت بانها الفوائد او المنافع المحتملة التي يتم التخلي عنها عندما يتم اختيار بديل بدلا من بديل اخر، (الركابي ، 2017 : 23) وعرفت كلفة الفرصة البديلة بانها أقصى عائد مساهمة يضيع على لوحة الاقتصادية نتيجة تفضيل بديل معين ورفض بديل اخر (الجبوري واخرون ، 2015 : 43).

2-1-2 - كلفة الفرصة البديلة ودورها في عملية اتخاذ القرار : ان عملية اتخاذ القرار تعتبر عملية اساسية ومستمرة في عمل أي وحدة اقتصادية لكونها تؤثر على كافة الانشطة داخل تلك الوحدة الاقتصادية وهي مقياس لمدى كفاءة وقدرة ادارة الوحدة الاقتصادية والغاية منها حل المشاكل التي تواجه الادارات في تلك الوحدات (العزاوي ، 2010 : 16) وتجدر الاشارة الى ان أي قرار مهما كان نوعه يجب ان يتضمن امرين هامين وهما ان يكون للقرار بديل او بدائل متاحة ، وان يتعلق القرار بالمستقبل أي ان الآثار المرتبطة به يمتد تأثيرها الزمنية القادمة (ابو نصار ، 2005 : 143) :-

اما عملية اتخاذ القرارات فان نجاح او فشل أي وحدة اقتصادية في بيئة الاعمال يستند بالدرجة الاساس على اتخاذ القرارات وهذه العملية ليست باليسيرة اذ يستلزم توفير العديد من المتطلبات للوصول الى ترشيد القرارات وتحقيق الاهداف لان اتخاذ اي قرار خاطئ قد يؤدي الى فشل الوحدة الاقتصادية وفقدان مركزها في سوق المنافسة (Render et al., 2006 : 68)

ان لكل عملية اتخاذ قرار مجموعة من العناصر الاساسية كالاتي:- (عباس، 2008 : 102)

-الهدف والدافع : ان القرار لا يتخذ الا اذا كان وراءه دافع معين وهو تحقيق الهدف .

- التنبؤ : هو الامر الذي يتعلق بتقدير ما سيحدث في المستقبل في حالة اتخاذ قرار معين .

-البدائل : متخذ القرار لا يضع بديل او حل واحد وانما عدة يوضع حلول وبدائل ثم يقوم باختيار بديل الحل المناسب الذي

يعتقد انه يحقق هدفه .

- قيود اتخاذ القرار : يواجه متخذ القرار عادة قيوداً عند اتخاذ قرار معين ، كدرجة المخاطرة ودرجة التأكد من المردود ، والخبرة المتوفرة وندرة مصادر التمويل إضافة الى مدة تنفيذ القرار يجب أخذها في الحسبان حتى يتمكن من صحة وسلامة قراره وانعكاساته على الوحدة الاقتصادية .

فضلا عن عناصر اساسية اخرى لاتخاذ القرار (عليان، 2010: 62)

- متخذ القرار : قد يكون فرداً أو جماعة ، ومتخذ القرار الرشيد بحاجة إلى الابتكار أي إن تكون لديه القدرة على إيجاد أفكار جديدة مفيدة ومناسبة للمشكلة، تختلف عملاً سابقاً.

- موضوع القرار: وهو المشكلة التي تتطلب البحث عن حلٍ أو اتخاذ قرار بشأنها ، فأغلب المشاكل لا تظهر بشكل واضح ، وهناك مشاكل ظاهرية لا تعبر عن المشكلة الحقيقية.

- المعلومات : إن توفير المعلومات (الملائمة والموثوقة) عن المشكلة ، مسألة حيوية لنجاح القرار .

- مناخ القرار: أي الجو العام الذي يتم فيه اتخاذ القرار من ظروف داخلية وخارجية تضع أمام متخذ القرار قيود عند اتخاذه للقرار .

2-2 - **الحصيلة الضريبية** : تعد عملية الوصول الى تحديد صافي الدخل للشركات مشكلة حقيقية تعاني منها الدول النامية ومن بينها العراق بسبب انخفاض مستوى الوعي والثقافة الضريبية لأغلب الفئات الخاضعة للضريبة ، ولهذا ينتشر على نطاق واسع كافة اشكال التهرب الضريبي وبالتالي انخفاض في الحصيلة الضريبية .

2-2-1- **اجراءات التحاسب الضريبي** : ان عملية التحاسب الضريبي تنطوي على عمليتين محاسبية وادارية ، محاسبية لكونها تتضمن مجموعة عمليات متسلسلة للوصول الى صحة الإيرادات المتحققة للمكلف وبالتالي الإيرادات الضريبية لخزينة الدولة (عطا : 2002 ، 363) ، وهي كذلك تعتبر عملية ادارية لأنها تمثل الجانب المعني بتنفيذ الاحكام التشريعية التي تعكس سياسات الدولة المالية والضريبية (البعاج ، 2011 : 19).

2-2-2- **طرق تقدير الدخل الخاضع للضريبة** : ان موضوع تحديد الوعاء الضريبي يشغل اهمية كبيرة من ناحية الحصيلة الضريبية وعدالة التوزيع واذا ما حدثت مشكلة في تحديد الوعاء الضريبي او سوء تقدير للأوعية الضريبية وبالتالي التأثير على عدالة النظام الضريبي فانه سوف ينخفض الإيرادات الضريبية وميل المكلفين الى محاولة التهرب الضريبي (الشافعي : 2005 ، 27)

وهناك عدة طرق لتقدير الدخل الخاضع للضريبة وسبب الاختلاف في تقدير الدخل يعود الى درجة الموثوقية في عملية التقدير ، وعادة ما تعتمد الادارة الضريبية على طريقة واحدة او اكثر للوصول الى تقدير الدخل الضريبي ، وبصورة عامة فان طرق تقدير الدخل الخاضع للضريبة تتمثل في طريقتين الاولى يكون التقدير فيها بواسطة المكلف من خلال الاقرار الضريبي ويشيع استخدام هذه الطريقة في الانظمة الضريبية المتطورة ، اما الطريقة الثانية فهي تعتمد على الادارة الضريبية في تقديرها معتمدة في ذلك على وسائل معينة (الخرسان ، 2020 : 297) .

الاتي عرض لاهم طرق تقدير الدخل الخاضع للضريبة

2-2-2-1 **الطرق المباشرة للتقدير** : وتشمل مجموعة من الطرق لتقدير الدخل الخاضع للضريبة وكما يأتي :-

- **التقدير الاداري المباشر** : تلجأ الهيئة العامة للضرائب الى اعتماد هذه الطريقة عند امتناع المكلف بتقديم اقراره خلال المدة المنصوص عليها في القانون ، وغالبا ما تكون التقديرات بموجب هذه الطريقة مبالغاً فيها ، فهي اشبه ما تكون بالعقوبة التي تفرض على المكلف نتيجة امتناعه عن تقديم الاقرار (كماش : 2008 ، 24)
- **التقدير بواسطة إقرار المكلف** : تستند هذه الطريقة الى وجود نوع من التعامل بين السلطة المالية والمكلف اذ يقوم المكلف بتقديم اقراره عن ثروته او دخله المتحقق ، لان المكلف هو من يعرف مقدار دخله المتحقق الذي حصل عليه خلال السنة

المالية وما تحمله من اعباء ونفقات للحصول عليه ، عليه كلما كان الاقرار الضريبي صحيحا وواقعا كان ذلك افضل وسيلة لتحديد دخله الخاضع للضريبة (الخرسان ، 2020 ، 302)

● **التقدير بالاتفاق** : ويقصد بهذه الطريقة وجود تطابق في الاقرار بين المكلف والسلطة المالية على مقدار الدخل ومبلغ الضريبة ، فعند قيام السلطة المالية بتعديل الإقرار واقتران هذا التعديل بقبول من قبل المكلف، أو إذا أبدى المكلف ملاحظاته على تصحيح الاقرار ووافقت السلطة المالية على تلك الملاحظات ، او عند اعتراض المكلف على تقرير السلطة المالية واقتتعت الأخيرة بأسباب اعتراض المكلف ، اي ان كل نقاش يتم بين المكلف والسلطة المالية يؤدي إلى الاتفاق على تقدير الدخل المتحقق ومبلغ الضريبة استنادا إلى ذلك النقاش فانه يعد تقديرا بالاتفاق، (يعقوب: 2010: 10).

● **التقدير الاحتياطي** : يجري التقدير الاحتياطي عندما تقوم السلطة المالية بتقدير الدخل لأسباب اضطرارية وجوهية قبل بدء السنة التقديرية ، استثناء من أحكام الفقرة (1) من المادة (3) من القانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 ويسجل هذا الإيراد كأمانات للسنة التقديرية وهذا ما نص عليه قانون الضريبة أعلاه في الفقرة (4) من المادة (3) منه إذ جاء فيها (للسلطة المالية تقدير الدخل المشار إليه في الفقرة 1/ من المادة 3/ قبل بداية السنة التقديرية بصورة احتياطية واستيفاء مبلغ الضريبة بصورة أمانات لحساب سنتها التقديرية) (رمضان، 2002: 529) .

● **التقدير الإضافي** : هو ببساطة تقدير يكون لاحقا على التقرير الأصلي للمكلف نفسه ، اذ يجري على عناصر الإيرادات الأخرى غير التي سبق وأن اجري عليها التقدير . (يعقوب، 2013: 10)

● **التقدير النهائي** : هو اكتساب التقدير على الشخص المكلف في سنة تقديرية معينة صفته النهائية بعد مرور خمس سنوات من السنة التقديرية (اسماعيل ، 2002 : 528) .

● **التقدير الذاتي** : ويراد بهذا الاسلوب أن يتولى المكلف بنفسه من القيام بتقدير دخلة الخاضع للضريبة وحساب قيمة الضريبة المتحققة عليه وبمبادرة ذاته . وذلك بالاستناد الى الإقرار الضريبي الذي يقدمه المكلف للسلطة المالية وعلى صافي الدخل السنوي المتحقق الذي تظهره الحسابات الختامية للشخص المعنوي فيتم تحديد الوعاء الضريبي ، وعلى المكلف مسؤوليات تترتب عليه تتمثل بالاحتفاظ بسجلات كافية وملائمة وتحقق الموثوقية للسلطة الضريبية (يعقوب ، 2013 : 11)

2-2-2-2- **الطرق غير المباشرة للتقدير** : يعتبر التقدير غير مباشر عندما تستند الادارة الضريبية في تحديد وعاء ضريبة الدخل مستعينة بعنصر خارجي ، وفي النهاية يعود للإدارة الضريبية أن تقرر ما تراه مناسباً وذلك تبعا لثلاث طرق وتتمثل بالآتي:

● **التقدير على أساس المظاهر الخارجية** : استنادا لهذه الطريقة يتم تقدير قيمة المادة الخاضعة للضريبة من قبل الادارة الضريبية على اساس قرائن او علامات خارجية يسهل معرفتها وتفرض الضريبة على الدخل المفترض وليس الحقيقي بالاستناد الى عدد من المظاهر الخارجية المحسوسة كقيمة المنزل الذي يمتلكه المكلف او القيمة الاجارية لها او على اساس عدد ابواب و منافذ المنزل او على أساس عدد السيارات التي يمتلكها ، وتعتبر هذه الطريقة بشكل سليم على ثروة المكلف أو دخله . (محرزي ، 2003: 298)

● **التقدير الجزافي** :كانت هذه الطريقة تلاقي رواجاً واسعاً في السابق اذ استعان بها المشرع الفرنسي عند فرض ضريبة الثروة المنقولة في عام (1791) اضافة الى ضريبة المهنة التي تفرض على ارباح المهن الصناعية والتجارية ، اذ تستنتج الادارة الضريبية وعاء الضريبة بموجب هذه الطريقة من بعض العلامات والمؤشرات الخارجية التي تسهل الوصول الى الوعاء الضريبي (السامرائي ، 2012 : 44)

وهناك عدة تسميات فرعية تشتق من هذه الطريقة ، فإذا ما كانت القرينة المختارة هي نتيجة اتفاق بين المكلف والإدارة الضريبية عندئذ يسمى هذا النوع من التقدير بالتقدير الجزافي الاتفاقي ، اما اذا كانت القرينة قد نص عليها القانون الضريبي

فعند ذلك يسمى هذا التقدير بالتقدير الجزافي القانوني واخيرا فإذا كانت القرينة موضوعة من قبل السلطة المالية عندئذ تسمى هذه الطريقة بالتقدير الجراف الإداري (رمضان، 2002 : 501).

● **التقدير بموجب الضوابط السنوية:** وهي طريقة اخرى من طرق التقدير غير المباشر تعتمد من قبل السلطة المالية ، اذ يتم بموجب هذه الطريقة تقدير الوعاء الضريبي للمكلف بموجب ارباح افتراضية او ما تسمى بالضوابط السنوية وهي تصدر سنويا وهي على شكل جداول (كماش ، 2008 : 8).

لقد نشأت فكرة وضع ضوابط سنوية لأول مرة في عام /1978 ليسترشد بها موظفي الادارة الضريبية في تحديد دخل بعض المهن والصناعات بحيث توحد تقديراتهم او تجعلها متقاربة وكذلك للحد من بعض الحالات السلبية (حسن ، 2010 : 107) ، في عام /1984 بدأ اول تطبيق الفعلي للضوابط السنوية، وما ميز جداول الضوابط السنوية انها تضمن الزام العمل بها اضافة الى انه الغى مبدأ الحدين الاعلى والادنى واعتمد مبدأ الحد الواحد (حسن ، 1994 : 16) .

يمكن تعريف الضوابط السنوية بانها نسبة مئوية او مبالغ مقطوعة تضعها السلطة المالية المتمثلة بالإدارة الضريبية يتم بموجبها تقدير صافي الربح لمصادر الدخل الخاضعة للضريبة اي تحديد الوعاء الضريبي لهم (كماش ، 2008 : 4) .

وعموماً فان الضوابط السنوية هي نسب استرشادية توضع سنويا من قبل السلطة لمالية المتمثلة بالإدارة الضريبية في العراق وهذه الضوابط وضعت للمكلفين الذين يمارسون نشاطهم ضمن المستوى الاعتيادي ، الا ان السلطة المالية منحت فروع الضريبة حق ملاحظة نشاط بعض المكلفين الذي يتجاوز المستوى المعتاد بكثير وذلك من خلال ما يتوفر عنهم من معلومات ومؤشرات عن مستوى الدخل المتحقق لهم ، وحجم نشاطهم في المنطقة التي يقع فيها والمواقع الذي يعمل فيه والسمعة التي اكتسبها الخ . (الضوابط المهن والأعمال التجارية لسنة 2021 التقديرية)

3- اعتماد كلفة الفرصة البديلة في الضوابط السنوية لزيادة الحصيلة الضريبية

تحرص الهيئة العامة للضرائب في العراق سنويا اصدار ضوابط سنوية للمهن والاعمال التجارية يكون كدليل للمخمين والمكلفين على حد سواء يتم الاستعانة بها لتقدير الارباح الافتراضية ، علما ان النسب والمبالغ الواردة فيها تكون للذين يمارسون نشاطهم ضمن المستوى الاعتيادي من النشاط فتضع دليل عمل واضح لإدارات الفروع والمخمين ، وفي ادناه بعض النسب والمبالغ المقطوعة المحتسبة وفق الضوابط السنوية لسنة 2021 (التقديرية) والتي يوضحها الجدول رقم (1)

الجدول رقم (1) النسب المحتسبة وفق الضوابط السنوية لعام /2021

المؤشر	نوع النشاط	الارباح الافتراضية	الملاحظات
الاستيراد	استيراد السيارات	25%	يحدد دخل المستورد كنسبة من القيمة مع الرسم الكمركي واي مبالغ تستوفيها السلطة الكمركية مع مصاريف مقدرة بنسبة (2%) من مجموع القيمة والرسم الكمركي)
التعهدات	تعهدات الحراسة	15%	
المشاريع الصناعية	معامل الاسفلت	14000000 دينار او (12%) من اليرداد	
المهن الطبية	الصيدليات (صنف أ)	25000000	تتولى نقابة الصيدلة تحديد فئات الصيدليات وبحسب المعايير الموضوعه من قبلهم
المكاتب	مكاتب هندسية	10000000 دينار او 9000000 دينار	باستثناء العقود والمقاولات
الشركات	شركات تمارس مهنة المحاماة	25% من اليردادات او 20000000 دينار او نتائج الحسابات ايهم اعلى	
مراكز التجميل	مراكز التجميل والمساج	25000000 دينار او 20000000 دينار	
محلات بيع الكتب	اكشاك بيع الصحف والمجلات	5000000 دينار او 4000000 دينار	

المصدر : استنادا للضوابط السنوية لسنة /2021 التقديرية

حيث يلاحظ ان الضوابط السنوية لسنة /2021 (التقديرية) وعلى الرغم من محاولته حصر جميع انواع الانشطة وفرض اكثر من نوع من المؤشرات لتقدير الارباح (نسبة من الاستيرادات ، نسبة من اليردادات ، مبلغ قطعي) لضمان زيادة الحصيلة الضريبية

لغرض تحقيق الاهداف التي تسعى اليها لدولة، الا انها تضمنت فقرة ضمن الضوابط السنوية المذكورة لنشاط الشركات والمكاتب التجارية اذ نصت على :-

المجموعة	الفقرة	التسلسل	التفاصيل
السادسة	الشركات بكافة التخصصات	3	الشركات والمكاتب التي التجارية التي تقدم بياناتها المالية بدون ايراد ، يتم معالجة الحالة من خلال البيانات المالية المقدمة ومدى قناعة السلطة المالية التي تتولى التقدير بقبولها من عدمه

وبخصوص الفقرة السادسة يرى الباحث انها لم تقدم المعالجات لإخضاع الشركات التي تنطبق عليها الفقرة المذكورة للضريبة والتي يمكن اعتمادها من قبل موظفي السلطة المالية المتمثلة بالهيئة العامة للضرائب ، فضلا عن عدم شمولها للضريبة استنادا الى المؤشرات الاخرى المعتمدة في تحديد الارباح والمذكورة في الجدول رقم (1) مثل (نسبة من الاستيرادات ، نسبة من المبيعات ، مبلغ قطعي) ، وبالتالي حرمان الهيئة العامة للضرائب من حصيلة ضريبية تحجب عنها سنويا بسبب عدم اخضاع الشركات محدودة المسؤولية للضريبة رغم امتلاكها كافة المقومات لتحقيق الارباح فيما لو اعتمد مفهوم كلفة الفرصة البديلة .

لذلك سيقوم الباحث في المحور الثالث بعملية تحليل كلفة الفرصة البديلة للشركات عينة البحث كأساس لزيادة الحصيلة الضريبية لبيان مدى الاثر الذي يمكن ان تحصل عليها الهيئة العامة للضرائب في حالة اعتماد كلفة الفرصة البديلة .

المحور الثالث : تحليل كلفة الفرصة البديلة لزيادة الحصيلة الضريبية - آلية التطبيق العملي

يتناول هذا المبحث تطبيق كلفة الفرصة البديلة لزيادة الحصيلة الضريبية للشركات المحدودة في قسم الشركات تحديداً ، وفيما يلي جدول يبين اعداد الشركات المحدودة في العراق ومقارنتها مع اعدادها المسجلة في الهيئة العامة للضرائب واعداد الشركات التي قدمت حساباتها للتحاسب في السنة 2021 التقديرية واعداد الشركات التي تبين عدم خضوعها للضريبة ، اذ يبين الجدول رقم (2) الشركات العراقية والاجنبية لغاية 2021/12/31 مقارنة بأعدادها في 2020/12/31 ومقدار الزيادة خلال السنة 2021 ، فضلا عن الاهمية النسبية لكل نوع من الشركات مقارنة مع اعداد الشركات الكلي :-

الجدول رقم (2) اعداد الشركات العاملة لغاية 2021/12/31 والاهمية النسبية لكل منها

ت	نوع الخدمة	31/12/2020	الاهمية النسبية	31/12/2021	الاهمية النسبية	الزيادة	الاهمية النسبية
1	الشركات العراقية / المحدودة	70929	89.77%	73329	89.72%	2400	88.07%
2	الشركات العراقية / المشروع الفردي	1386	1.75%	1424	1.74%	38	1.39%
3	الشركات العراقية / التضامنية	384	0.49%	387	0.47%	3	0.11%
4	الشركات العراقية / البسيطة	1320	1.67%	1320	1.61%	صفر	0
5	اعتماد اوليات الشركات المسجلة في اقليم كردستان	828	1.05%	900	1.1%	72	2.64%
6	الشركات العراقية / المساهمة	282	0.36%	290	0.35%	8	0.30%
7	الشركات العراقية العامة	12	0.01%	13	0.02%	1	0.04%
8	فرع شركة اجنبية	1624	2.06%	1821	2.23%	197	7.23%
9	مكتب تمثيل شركة اجنبية	2246	2.84%	2246	2.75%	صفر	0
10	اعتماد اوليات شركة اجنبية مسجلة في اقليم كردستان	صفر	0	6	0.01%	6	0.22%
	المجموع	79011	100%	81736	100%	2725	100%

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة تسجيل الشركات المسجلة

يلاحظ مما تقدم من الجدول اعلاه ارتفاع نسبة الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تأسست خلال السنة/2021 حيث بلغت (2400) شركة وتمثل ما نسبته (88.07%) من اجمالي الشركات التي تم تأسيسها في نفس العام فضلا عن كونها تمثل النسبة

الأكبر لأعداد الشركات لغاية 2021/12/31 و 2020/12/31 اذ بلغت نسبتها (89.72%) و (89.77%) على التوالي وهذا مما ترتب عليه قيام الباحث بدراسة هذه الشركات .
اما اعداد الشركات محدودة المسؤولية المسجلة في الهيئة العامة للضرائب فان الجدول رقم (3) يوضح اعداد الشركات محدودة المسؤولية المسجلة في الهيئة العامة للضرائب واعداد الشركات التي قدمت بياناتها خلال السنة 2021 التقديرية واعداد الشركات المحدودة التي خضعت للضريبة من عدمه وكما يلي :-

الجدول رقم (3) اعداد الشركات المحدودة المسجلة في الهيئة العامة للضرائب

ت	التفاصيل	العدد
1	عدد الشركات الكلي لغاية 2021/12/31	49134
2	عدد الشركات المسجلة لدى الهيئة العامة للضرائب خلال السنة /2021	2087
3	عدد الشركات المتحاسبة لسنة /2021	4155
4	الشركات التي خضعت للضريبة في سنة /2021 التقديرية	2436
5	الشركات التي قدمت حساباتها في سنة /2021 التقديرية وتم تأشير عدم خضوعها للضريبة	1719
6	الشركات غير المتحاسبة من ضمنها المسجلة لدى فروع المحافظات	21040
7	الشركات المتوقعة ومن ضمنها الشركات المحالة لفروع الهيئة وكبار المكلفين	21852

المصدر : بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للضرائب - قسم الشركات لسنة / 2021 تقديرية

يتضح من الجدول اعلاه الاتي :-

1. تدني نسبة الشركات المتحاسبة لسنة /2021 مقارنة بعدد الشركات المسجلة لدى دائرة تسجيل الشركات لغاية 2020/12/31 اذ بلغت (6%)
 2. تدني نسبة عدد الشركات المتحاسبة لسنة /2021 مقارنة بمجموع الشركات المتحاسبة وغير المتحاسبة لنفس السنة اذ بلغت (16%) .
 3. ارتفاع نسبة عدد الشركات التي تم تأشير عدم خضوعها للضريبة الى اعداد الشركات المتحاسبة لسنة /2021 اذ بلغت (41%) (4155/1719)
وفي ضوء ما تقدم ولأهمية الشركات ذات المسؤولية المحدودة قام الباحث باختيار عدد من هذه الشركات كعينة للبحث وذلك للأسباب ادناه :-
1. تم اختيار الشركات المحدودة ذات الأنشطة المختلفة وذلك لضمان تأشير مشكلة البحث في اغلب الأنشطة وعدم اقتصرها على نشاط معين دون سواها
 2. تم اختيار شركات تختلف عن بعضها البعض في نتيجة نشاطها ، اذ تم اختيار شركات رابحة وشركات اخرى خاسرة نتيجة عدم مزاوله النشاط ، وذلك لبيان تأثير كلفة الفرصة على الشركات الرابحة ايضا وانها غير مقتصرة على الشركات الخاسرة فقط .
 3. تم اختيار الشركات ذات رؤوس الاموال المختلفة وذلك لبيان تأثير كلفة الفرصة البديلة حسب رأسمال كل شركة ومقارنتها مع نتائج النشاط المقدمة من قبل الشركة لغرض التحاسب الضريبي .

وبناءً عليه قام الباحث باختيار (3) شركات محدودة وسيتم عرض تفاصيل العمل عليها وكالاتي :-

الحالة الاولى : شركة (أ) للمقاولات العامة محدودة المسؤولية

رقم وتاريخ شهادة التأسيس : م ش/ 4901 في 2007/4/10

مركز الشركة : العراق - بغداد - الكرادة ولها ان تفتح فروعاً اخرى داخل العراق

غرض الشركة وطبيعة العمل : القيام بأعمال المقاولات الانشائية المشتملة على البناء بكافة انواعه والاعمال المتعلقة بأنشاء وتوسيع وترميم وهدم المباني بأنواعها والطرق والجسور والسكك والمطارات والخزانات ومشاريع الري والبزل والماء والمجاري وغيرها من الاعمال الميكانيكية والكهربائية وتشمل الاعمال المتعلقة بنصب وتركيب وصيانة المعدات والمكائن ومحطات توليد الكهرباء وابدالات الهواتف .

رأسمال الشركة : تأسست الشركة برأسمال مقداره (200) مليون دينار وتم زيادة راس المال الى (3) مليار دينار بتاريخ 2009/1/27

ومن ثم الى (5) مليار دينار بتاريخ 2011/10/10

وفيما يلي نتيجة نشاط الشركة (أ) والميزانية العمومية لها للسنوات (2017 ولغاية 2020)

الجدول رقم (4) كشف نتيجة النشاط لشركة (أ) للسنوات (2017 - 2020) المالية (المبالغ بالدينار)

اسم الحساب	31/12/2020	31/12/2019	31/12/2018	31/12/2017
ايرادات النشاط الجاري	207080000	64756530	580592790	/
مجموع المصروفات	175980000	52756530	510592790	1450000
الفاصل	31100000	12000000	70000000	(1450000)

المصدر : بالاعتماد على البيانات المالية للشركة والمقدمة للهيئة العامة للضرائب للسنوات (2017 ولغاية 2020).

الجدول رقم (5) الميزانية العمومية للشركة (أ) للسنوات (2017 ولغاية 2020)

اسم الحساب		الرصيد كما في (المبالغ بالدينانير)			
رئيسي	فرعي	31/12/2020	31/12/2019	31/12/2018	31/12/2017
الموجودات الثابتة	موجودات ثابتة (قيمة دفترية)	1	525000	1475000	2425000
مجموع الموجودات الثابتة		1	525000	1475000	2425000
الموجودات المتداولة	نقدية بالصندوق	5058428209	5038093210	5089913310	5410980200
مجموع الموجودات المتداولة		5058428209	5038093210	5089913310	5410980200
مجموع الموجودات		5058428210	5038618210	5091388310	5413405200
مصادر التمويل طويلة الاجل	راس المال	5000000000	5000000000	5000000000	5000000000
	احتياطيات	50563210	33818210	77388210	414855200
	عجز متراكم	5050563210	5033818210	5077388210	5411955200
مجموع مصادر التمويل طويلة الاجل		5050563210	5033818210	5077388210	5411955200
مصادر التمويل قصيرة الاجل	تخصيصات	4665000	1800000	10500000	/
	داننون	3200000	3000000	350000	1450000
مج مصادر التمويل قصيرة الاجل		7865000	4800000	10850000	1450000
مجموع مصادر التمويل		5058428210	5038618210	5091388310	5413405200

المصدر : بالاعتماد على البيانات المالية للشركة والمقدمة للهيئة العامة للضرائب للسنوات (2017 - 2021)

بعد ان تم عرض نتيجة نشاط الشركة (أ) والميزانية العمومية لها سيقوم الباحث ولأغراض تطبيق تكلفة الفرصة البديلة للشركة (أ) اذ سيتم عرض نتيجة نشاط الشركة المذكورة لاغراض احتساب الضريبة حسب نتيجة نشاطها الفعلي ونتيجة نشاطها حسب الضوابط السنوية (نسبة من الايرادات او بمبلغ مقطوع وكما تم توضيح ذلك في المحور الثاني) ، بالإضافة

الى نتيجة نشاط الشركة في حالة استثمار رأسمالها في احدى الفرص البديلة مثل استثمارها في احدى المصارف في حساب التوفير او في حساب الوديعة الثابتة وقد اعتمد الباحث نسبة الفائدة لأغراض احتساب الدخل للفرص البديلة استنادا الى معدل الفائدة الممنوحة لكلا الحسابين لشهر كانون الاول من كل سنة مالية وحسب نشرة اسعار البنك المركزي للمصارف التجارية ، ولتوضيح ذلك سيتم لبيان طريقة احتساب نتيجة نشاط الشركة (أ) لسنة 2021 التقديرية وكالاتي:-

- نتيجة النشاط الفعلي = 31100000 دينار من واقع البيانات المالية
- نتيجة النشاط بموجب الضوابط السنوية = الإيرادات لسنة 2020 * 20% = 207080000 * 20% = 41416000 دينار
- نتيجة النشاط بموجب كلفة الفرصة البديلة لكل من :-
- حساب التوفير = رأسمال الشركة * معدل فائدة التوفير الممنوحة للمصارف التجارية لشهر ك / لسنة 2020 = 5000000000 * 3.28% = 164000000 دينار
- حساب الوديعة الثابتة لمدة سنة = رأسمال الشركة * معدل فائدة الوديعة لشهر ك / لسنة 2020 = 5000000000 * 4.85% = 242500000 دينار

ويوضح الجدول رقم (6) مقارنة بين نتيجة نشاط الفعلي والضوابط السنوية مقارنة مع نتيجة النشاط في ظل كلفة الفرصة البديلة

الجدول رقم (6) نتيجة نشاط الشركة (أ) الفعلي وبموجب الضوابط السنوية مقارنة مع نتيجة النشاط في ظل كلفة الفرصة البديلة

نتيجة النشاط / المبالغ بالآلاف الدينارين				رأسمال الشركة	السنة التقديرية
الإرباح الافتراضية بموجب الفرص البديلة		الضوابط السنوية	الفعلي		
الوديعة الثابتة لمدة سنة	التوفير				
275000	200000	0	(1450)	5000000	2018
275000	200000	116119	70000	5000000	2019
265000	180000	12952	12000	5000000	2020
242500	164000	41416	31100	5000000	2021
1057500	744000	170487	111650		المجموع

المصدر: بالاعتماد على البيانات في الجدولين (4) و (5) وللسنوات (2017 ولغاية 2020) المالية

بعد ان تم مقارنة نتيجة نشاط الشركة (أ) بموجب البيانات الفعلية والضوابط السنوية وكذلك نتيجة النشاط بموجب كلفة الفرصة البديلة في حالة استثمار رأسمال الشركة في احدى المصارف في حسابي التوفير او في حساب الوديعة الثابتة لمدة سنة وحسب الجدول رقم (6) اعلاه ، فان الباحث سوف يقوم بعرض مقارنة بين مقدار الضريبة المقدرة بموجب كل حالة من الحالات المذكورة ولتوضيح ذلك سوف يقوم الباحث باحتساب الضريبة للشركة (أ) للسنة /2021 التقديرية وكالاتي :-

- الضريبة المقدرة بموجب الدخل المصرح به = الدخل بموجب البيانات المالية * 15% = 311000000 * 15% = 46650000 دينار
- الضريبة المقدرة بموجب الضوابط السنوية = الدخل بموجب الضوابط السنوية * 15% = 41416000 * 15% = 6215000 دينار

● الضريبة بموجب كلفة الفرصة البديلة لحساب :-

○ التوفير = الارباح بموجب كلفة الفرصة البديلة لحساب التوفير * 15 %

= 164000000 * 15 % = 24600000 دينار

○ الوديعة الثابتة = الارباح بموجب كلفة الفرصة البديلة لحساب الوديعة الثابتة * 15 %

= 242500000 * 15 % = 36375000 دينار

ويوضح الجدول رقم (7) يبين مقدار الضريبة المقدرة لكل حالة من الحالات المذكورة اعلاه وللسنوات (2018 تقديرية ولغاية 2021 تقديرية) .

الجدول رقم (7) الضريبة المقدرة على الشركة (أ) بموجب (الدخل المصرح به ، الضوابط السنوية وكلفة الفرصة البديلة)

الضريبة المقدرة (المبالغ بالآلاف الدينانير)				السنة التقديرية
الضريبة الافتراضية الفرص البديلة		الضوابط السنوية	الفعلي	
الوديعة الثابتة لمدة سنة	التوفير			
41250	30000	0	0	2018
41250	30000	17418	10500	2019
39750	27000	1943	1800	2020
36375	24600	6215	4665	2021
158625	111600	25576	16965	المجموع

المصدر : بالاعتماد على البيانات في الجدول (6)

يستنتج الباحث من الجدولين (6) و(7) اعلاه الاتي :

1. احتفظت الشركة (أ) بكامل رأسمالها البالغ (5) مليار دينار خلال السنوات الدراسة في حساب النقدية في الصندوق .
2. حققت الشركة (أ) ارباح للسنوات (2018 و 2019 و 2020) المالية مقدارها (113100000) دينار مقابل خسارة تكبدها الشركة في السنة 2017 مقدارها (1450000) دينار .
3. ان الشركة وان حققت ارباح في بعض السنوات الا ان هذه الارباح كانت قليلة ولا تتناسب ومقدار رأسمال الشركة ، ما يدل على ضعف اداء ادارة الشركة في ادارة مواردها ، اذ لم تصل الى الارباح التي كانت من الممكن تحقيقها في حالة استثمار رأسمال الشركة في الفرص البديلة كحساب التوفير او الوديعة الثابتة لمدة سنة واحدة ، لهذا اضاعت الشركة فرصة بديلة لتحقيق ربح مقداره (744000000) دينار او (1057500000) دينار لو انها استثمرت رأسمالها في الفرصتين اعلاه بدلا من الاحتفاظ بها على شكل نقد في الصندوق وكما مبين بالجدول (7) .
4. ان مجموع مبالغ الضريبة التي تم جبايتها من الشركة للسنوات (2018 ولغاية 2020) المالية بلغت (25576000) دينار بسبب اعتماد الضوابط السنوية في التحاسب لكونها اعلى من الارباح بموجب البيانات المالية ، وبالتالي حرمان الهيئة العامة للضرائب من حصيلة ضريبية كان من الممكن الحصول عليها وتبلغ (111600000) دينار او (158625000) دينار لو اعتمدت الهيئة العامة للضرائب كلفة الفرصة البديلة كأحد مؤشرات الربح ضمن الضوابط السنوية ، فضلا عن شمول جميع السنوات المالية بالضريبة .
5. نسبة السيولة السريعة للشركة (أ) للسنوات (2017 ولغاية 2020) بلغت (1/643) و (1/1050) و (1/469) و (1/3731) على التوالي ، علما ان القيمة المعيارية لهذه النسبة هي (1/1) مما يؤشر قيام الشركة بتغطية الموجودات المتداولة من حقوق الملكية بلا من تغطيتها من المطلوبات المتداولة، ويوضح الجدول رقم (8) آلية احتساب نسبة السيولة السريعة وكالاتي :-

الجدول رقم (8) آلية احتساب نسبة السيولة السريعة لشركة (أ) للسنوات (2017 - 2020) المالية

النسبة السريعة	المطلوبات المتداولة/دينار	الموجودات المتداولة / دينار	السنة لمالية
3731/1	1450000	5410980200	2017
469/1	10850000	5089913310	2018
1050/1	4800000	5038093210	2019
643/1	7865000	5058428209	2020

المصدر : بالاعتماد على بيانات الشركة (أ) للسنوات (2017 - 2020)

6. نسبة ربحية الشركة (أ) للسنوات (2017 ولغاية 2020) بلغت (0.62%) و(0.23%) و(1.38%) و(-0.03%) على التوالي وهذا يؤشر وجود خلل في الشركة وعدم كفاءة ادارة الشركة اذ لم تصل نسبة الربحية في افضل حال الى اكثر من (1.38%) من اجمالي حقوق الملكية فضلا عن الخسارة المتحققة في سنة/2017 المالية ، ويوضح الجدول رقم (9) آلية احتساب نسبة الربحية وكالاتي :-

الجدول رقم (9) آلية احتساب نسبة ربحية الشركة (أ) للسنوات (2017 - 2020) المالية

نسبة الربحية	حقوق الملكية	الفائض	السنة المالية
0.62%	5050563210	31100000	2020
0.23%	5033818210	12000000	2019
1.38%	5077388210	70000000	2018
-0.03%	5411955200	(1450000)	2017

المصدر : بالاعتماد على بيانات الشركة (أ) للسنوات (2017 - 2020)

يستنتج الباحث مما تقدم بان تطبيق تحليل كلفة الفرصة البديلة سوف يساهم في تحقيق حصيلة ضريبية حجبت عن الخزينة العامة للدولة بسبب اعتماد الادارة الضريبية على الاساليب التقليدية وعدم الاخذ بنظر الاعتبار كلفة الفرصة البديلة ، فضلا عن ذلك فان تحليل كلفة الفرصة البديلة ستعود بالمنفعة ايضا على الشركة نفسها وكما موضح في الجدول رقم (6) اعلاه

الحالة الثانية : شركة (ج) لنقل المنتجات النفطية / محدودة المسؤولية

رقم وتاريخ شهادة التأسيس : م ش/02 - 5118 في 2017/9/6

مركز الشركة : العراق - البصرة - ولها الحق في فتح الفروع داخل العراق وخارجه

غرض الشركة وطبيعة النشاط : المساهمة في استثمار رؤوس الاموال في مجال نقل المنتجات النفطية على اختلاف انواعها داخل

البلد وخارجه ومن العراق واليه مع مراعاة احكام قانون النقل النافذ والتعليمات المعمول بها ، وقد في عقد

التأسيس ان للشركة وفي سبيل تحقيق غرضها ونشاطها القيام ببيع وشراء الاوراق المالية لحساب الشركة

وان تجري جميع المعاملات وتبرم كافة انواع التعهدات الخ .

رأسمال الشركة : رأسمال الشركة مقداره (2000000000) دينار (ملياري دينار) .

وفيما يلي نتيجة نشاط الشركة (ج) والميزانية العمومية لها للسنوات (2017 ولغاية 2020) المالية

الجدول رقم (10) نتيجة نشاط الشركة (ج) للسنوات (2017 - 2020) المالية (المبالغ بالدينار)

2017	2018	2019	2020	الحساب
/	/	/	/	الايراد
8550000	8550000	8550000	8550000	مجموع المصروفات
(8550000)	(8550000)	(8550000)	(8550000)	صافي الدخل قبل الضريبة

المصدر : بالاعتماد على بيانات الشركة للسنوات (2017 - 2020)

الجدول رقم (11) الميزانية العمومية لشركة (ج) للسنوات (2017 ولغاية 2020)

الرصيد كما في (بالدينانير)				اسم الحساب	
31/12/2017	31/12/2018	31/12/2019	31/12/2020	فرعي	رئيسي
4500000	4500000	4500000	4500000	موجودات ثابتة	الموجودات الثابتة
8000000	8000000	8000000	8000000	(قيمة دفترية)	
				نفقات ايرادية مؤجلة	مجموع الموجودات الثابتة
<u>12500000</u>	<u>12500000</u>	<u>12500000</u>	<u>12500000</u>		الموجودات المتداولة
				نقدية بالصندوق	مجموع الموجودات المتداولة
1979700000	1971150000	1962600000	1954050000		
1979700000	1971150000	1962600000	1954050000		
					مجموع الموجودات
<u>1992200000</u>	<u>1983650000</u>	<u>1975100000</u>	<u>1966550000</u>		
				راس المال	مصادر التمويل طويلة الاجل
2000000000	2000000000	2000000000	2000000000	احتياطيات	مجموع مصادر التمويل طويلة الاجل
(8550000)	(17100000)	(25650000)	(34200000)		
<u>1991450000</u>	<u>1982900000</u>	<u>1974350000</u>	<u>1965800000</u>		
/	/	/	/	تخصيصات	مصادر التمويل قصيرة الاجل
<u>750000</u>	<u>750000</u>	<u>750000</u>	<u>750000</u>	دائنون	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
<u>750000</u>	<u>750000</u>	<u>750000</u>	<u>750000</u>		
<u>1992200000</u>	<u>1983650000</u>	<u>1975100000</u>	<u>1966550000</u>		مجموع مصادر التمويل

المصدر : بالاعتماد على بيانات الشركة للسنوات (2017 - 21020)

بعد عرض نتائج نشاط الشركة (ج) ومركزها المالي سيقوم الباحث ولأغراض تطبيق تكلفة الفرصة البديلة للشركة (ج) ، اذ سيتم اعادة عرض نتائج النشاط للشركة المذكورة لأغراض ضريبية حسب نتيجة نشاطها الفعلي وكذلك نتيجة نشاطها حسب الضوابط السنوية (نسبة من الايرادات او مبلغ مقطوع) وكما تم توضيح ذلك في المحور الثاني ، فضلا عن نتيجة نشاط الشركة في حالة استثمار رأسمالها في الفرصة البديلة ومنها استثمار رأسمالها في احدى المصارف في حسابي التوفير او الوديعة الثابتة لمدة سنة وقد اعتمد الباحث نسبة الفائدة لأغراض احتساب الدخل للفرص البديلة استنادا الى معدل الفائدة الممنوحة لكلا الحسابين لشهر كانون الاول من كل سنة مالية وحسب نشرة اسعار البنك المركزي للمصارف التجارية ، عليه سيتم بيان نتيجة نشاط الشركة (ج) للسنة 2018 التقديرية علما ان نتائج اعمال الشركة للسنوات الاربع كانت متشابهة وكما يأتي :-

● نتيجة النشاط الفعلي = خسارة مقدارها (8550000) دينار من واقع البيانات المالية

● نتيجة النشاط بموجب الضوابط السنوية = الايرادات لسنة 2017 * 20% =

= (0) * 20% = (صفر) دينار

● نتيجة النشاط بموجب كلفة الفرصة البديلة لكل من :-

○ حساب التوفير = رأسمال الشركة * معدل فائدة التوفير الممنوحة للمصارف التجارية لشهر ك /1 لسنة 2017

2000000000 * 4% = 80000000 دينار

○ حساب الوديعة الثابتة لمدة سنة = رأسمال الشركة * معدل فائدة الوديعة لشهر ك /1 لسنة 2017

= 2000000000 * 5.5% = 110000000 دينار

ويوضح الجدول رقم (12) مقارنة بين نتيجة نشاط الفعلي والضوابط السنوية ونتيجة النشاط في ظل كلفة الفرصة البديلة

الجدول رقم (12) نتيجة نشاط الشركة (ج) الفعلي وبموجب الضوابط السنوية ومقارنتها مع نتيجة النشاط في ظل كلفة الفرصة البديلة

نتيجة النشاط		الضوابط السنوية	الفعلي	رأسمال	السنة التقديرية
الارباح الافتراضية بموجب الفرص البديلة	التوفير				
110000	80000	0	(8550)	2000000	2018
110000	80000	0	(8550)	2000000	2019
106000	72000	0	(8550)	2000000	2020
97000	65600	0	(8550)	2000000	2021
423000	297600	0	(34200)	المجموع	

المصدر : بالاعتماد على بيانات الشركة (ج)

وبعد ان تم عرض مقارنة نتيجة نشاط الشركة (ج) بموجب البيانات الفعلية والضوابط السنوية وكذلك نتيجة النشاط بموجب كلفة الفرصة البديلة في حالة استثمار رأسمال الشركة في احدى المصارف في حسابي التوفير او في حساب الوديعة الثابتة لمدة سنة وحسب ما موضح بالجدول رقم (12) اعلاه ، فان الباحث سوف يقوم بمقارنة الضريبة المقدرة بموجب كل حالة من الحالات المذكورة

، ولتوضيح ذلك سوف يقوم الباحث باحتساب الضريبة للشركة (ج) للسنة/ 2018 التقديرية وكالاتي :-

● الضريبة المقدرة بموجب الدخل المصرح به = الدخل بموجب البيانات المالية * 15%

$$= (8550000) * 15\% = \text{صفر} \text{ دينار}$$

● الضريبة المقدرة بموجب الضوابط السنوية = الدخل بموجب الضوابط السنوية * 15%

$$= \text{صفر} * 15\% = \text{صفر} \text{ دينار}$$

● الضريبة بموجب كلفة الفرصة البديلة لحساب :-

○ التوفير = الارباح بموجب كلفة الفرصة البديلة لحساب التوفير * 15 %

$$= 8000000 * 15\% = 12000000 \text{ دينار}$$

○ الوديعة الثابتة = الارباح بموجب كلفة الفرصة البديلة لحساب الوديعة الثابتة * 15 %

$$= 11000000 * 15\% = 16500000 \text{ دينار}$$

ويوضح الجدول رقم (13) مقدار الضريبة المقدرة لكل حالة من الحالات المذكورة وللسنوات (2018 تقديرية ولغااية 2021 تقديرية

الجدول رقم (13) الضريبة المقدرة على الشركة (ج) بموجب (الدخل المصرح به وبموجب الضوابط السنوية وكلفة الفرصة البديلة)

الضريبة المقدرة (المبالغ بالالف الدنانير)		الضوابط السنوية	الفعلي	السنة التقديرية
الضريبة الافتراضية بموجب الفرص البديلة	التوفير			
16500	12000	0	0	2021
16500	12000	0	0	2020
15900	10800	0	0	2019
14550	9840	0	0	2018
63450	44640	0	0	المجموع

المصدر : بالاعتماد على بيانات الشركة للسنوات (2017-2020)

ملاحظات الباحث على الحالة اعلاه

1. يتبين ان الشركة تكبدت خسارة خلال السنوات الاربعه مقدارها (34200000) دينار بينما اضاعت فرصة بديلة لتحقيق ربح مقداره (297600000) دينار او (423000000) دينار لو انها استثمرت رأسمالها في حساب التوفير او الوديعة الثابتة لمدة سنة خلال السنوات الاربعه بدلا من الاحتفاظ بها على شكل نقد دون استثمارها وكما مبين بالجدول (12) .
2. لم تجبي الهيئة العامة للضرائب من الشركة اي ضريبة دخل للسنوات الاربعه اذ تم تبين عدم خضوع للضريبة نتيجة خسارة الشركة وعلى مدار السنوات الاربعه بالرغم من امتلاك الشركة المؤهلات التي تستطيع من خلالها تحقيق ارباح لو انها استثمرت رأسمالها في الفرص البديلة وبالتالي حرمان الهيئة العامة للضرائب من حصيلة ضريبية كان من الممكن الحصول عليها في حالة اعتماد كلفة الفرصة البديلة كأحد مؤشرات الربح ضمن الضوابط السنوية تبلغ (44640000) دينار او (63450000) دينار .
3. نسبة السيولة السريعة للشركة اعلاه للسنوات (2017 ولغاية 2020) المالية بلغت (1/2605) و (1/2617) و (1/2628) و (1/2640) على التوالي علما ان القيمة المعيارية لهذه النسبة هي (1/1) مما يؤشر قيام الشركة بتمويل كامل الموجودات المتداولة تقريبا من حقوق الملكية .

الجدول رقم (14) آلية احتساب نسبة السيولة لشركة (ج) للسنوات (2017 - 2020) المالية

السنة لمالية	الموجودات المتداولة / دينار	المطلوبات المتداولة/ دينار	نسبة السيولة السريعة
2017	1979700000	750000	2640/1
2018	1971150000	750000	2628/1
2019	1962600000	750000	2617/1
2020	1954050000	750000	2605/1

المصدر : بالاعتماد على بيانات الشركات للسنوات (2017 - 2020) المالية

4. نسبة ربحية الشركة للسنوات الاربعه كانت (- 0.43%) لكل سنة من سنوات الدراسة وهذا يؤشر وجود خلل في الشركة وعدم كفاءة ادارة الشركة وبالتالي تآكل رأسمال الشركة نتيجة للخسائر المتحققة وعدم البحث عنما يعرف بكلفة الفرصة البديلة ويوضح الجدول رقم (15) آلية احتساب نسبة الربحية وكالاتي

الجدول رقم (15) آلية احتساب نسبة ربحية الشركة (ب) للسنوات (2017 - 2020) المالية

السنة المالية	الفائض/ دينار	حقوق الملكية / دينار	نسبة الربحية
2017	(8550000)	1991450000	- 0.43 %
2018	(8550000)	1982900000	- 0.43 %
2019	(8550000)	1974350000	- 0.43 %
2020	(8550000)	1965800000	- 0.43 %

المصدر : بالاعتماد على بيانات الشركة (ج) للسنوات (2017 - 2020) المالية

يتضح مما تقدم بان تطبيق تحليل كلفة الفرصة البديلة سوف يحقق حصيلة ضريبية يمكن ان تحقق وفورات مالية للخزينة العامة للدولة سبق وان حجت عنها بسبب عدم الاخذ بنظر الاعتبار كلفة الفرصة البديلة في التحاسب الضريبي فقد اعتمدت الادارة الضريبية على الاساليب التقليدية في عملية تقدير الضريبة وفي نفس الوقت فان اعتماد مفهوم كلفة الفرصة البديلة سوف تحد من التجنب الضريبي ، فضلا عن ذلك فان تحليل كلفة الفرصة البديلة ستعود بالمنافع المالية وتحقيق ربحية للشركة نفسها وكما موضح ذلك في الجدول رقم (12) اعلاه .

الحالة الثالثة : شركة (د) للتصاميم والطباعة والاعلان والنشر / محدودة المسؤولية

رقم وتاريخ شهادة التأسيس : م ش/02 - 84870 في 2013/9/22

مركز الشركة : العراق - بغداد - ولها الحق فتح الفروع داخل العراق وخارجه

غرض الشركة وطبيعة النشاط : مجال المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في مجال الطباعة والنشر في كافة المجالات لترويج البضائع والسلع ذات الصلة بصناعة الاعلانات وتصاميمها ولغرض تسهيل حركة الخدمات والنشاطات التجارية المشروعة في الوطن على اختلاف انواعها والتعاقد مع دور لنشر والتوزيع وامتلاك المطابع مما يؤدي الى تحقيق اهداف ومهام الشركة واستخدام الخبرات العراقية والعربية والاجنبية والتعاقد معها وفق القوانين والانظمة المرعية .

رأسمال الشركة : رأسمال الشركة مقداره (300000000) دينار (ثلاثمائة مليون دينار) .

وفيما يلي نتيجة نشاط الشركة (د) والميزانية العمومية لها للسنوات (2017 ولغاية 2020) المالية

الجدول رقم (16) نتيجة النشاط الشركة (د) للسنوات (2017 ولغاية 2020) المبالغ بالدينار

اسم الحساب	2020	2019	2018	2017
مجموع الايرادات	/	/	/	15350000
مجموع النفقات	365000	365000	365000	13670000
صافي الدخل قبل الضريبة	(365000)	(365000)	(365000)	1680000

المصدر : بالاعتماد على بيانات الشركة (د) المقدمة للضريبة لسنوات (2017 - 2020)

الجدول رقم (17) الميزانية العمومية للشركة (د) للسنوات (2017 ولغاية 2020) المالية

الرصيد كما في (بالدينار)				اسم الحساب	
31/12/2017	31/12/2018	31/12/2019	31/12/2020	فرعي	رئيسي
/	3500000	3500000	3500000	موجودات ثابتة	الموجودات الثابتة
1800000	1800000	1800000	1800000	نفقات ايرادية مؤجلة	مجموع الموجودات الثابتة
1800000	5300000	5300000	5300000		
360000	/	/	/	المدينون	الموجودات المتداولة
300647000	296655000	296290000	295925000	نقدية بالصندوق	مجموع الموجودات المتداولة
300647000	296655000	296290000	295925000		
302807000	301955000	301590000	301225000		مجموع الموجودات
3000000000	300000000	300000000	300000000	راس المال	مصادر التمويل طويلة الاجل
1955000	1590000	1225000	860000	احتياطيات	مجموع مصادر التمويل طويلة الاجل
301955000	301590000	301225000	300860000		
252000	/	/	/	تخصيصات	مصادر التمويل قصيرة الاجل
600000	365000	365000	365000	دائنون	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
852000	365000	365000	365000		
302807000	301955000	301590000	301225000		مجموع مصادر التمويل

المصدر : بالاعتماد على بيانات الشركة للسنوات (2017 - 2020)

بعد عرض نتائج نشاط الشركة (د) والميزانية العمومية لها سيقوم الباحث ولأغراض تطبيق كلفة الفرصة البديلة للشركة (د) ،
اذ سيتم اعادة عرض نتائج النشاط للشركة المذكورة حسب نتيجة نشاطها الفعلي وكذلك نتيجة نشاطها حسب الضوابط السنوية (نسبة
من الايرادات او مبلغ مقطوع) وكما تم توضيح ذلك في المحور الثاني ، فضلا عن نتيجة نشاط الشركة في حالة استثمار رأسمالها
في الفرصة البديلة ومنها استثمار رأسمالها في احدى المصارف في حساب التوفير او في حساب الوديعة الثابتة لمدة سنة وقد اعتمد
الباحث نسبة الفائدة لأغراض احتساب الدخل للفرص البديلة (التوفير ، الوديعة الثابتة لمدة سنة) استنادا الى فائدة شهر كانون الاول
من كل سنة مالية وحسب نشرة اسعار البنك المركزي للمصارف التجارية ، عليه سيتم توضيح طريقة استخراج نتيجة نشاط الشركة (د
د) للسنة 2018 التقديرية وفقا للحالات المذكورة (علما ان نتائج اعمال الشركة للسنوات الاربعة كانت متشابهة) وكما يأتي :-

- نتيجة النشاط الفعلي = 1680000 دينار من واقع البيانات المالية
- نتيجة النشاط بموجب الضوابط السنوية = الايرادات لسنة 2017 * 15% (تعهدات النشر والطبع.. الخ)
= 15350000 * 15% = 2303000 دينار
- نتيجة النشاط بموجب كلفة الفرصة البديلة لكل من :-
○ حساب التوفير = رأسمال الشركة * معدل فائدة التوفير الممنوحة للمصارف التجارية لشهر ك / لسنة 2017
= 300000000 * 4% = 12000000 دينار
- حساب الوديعة الثابتة لمدة سنة = رأسمال الشركة * معدل فائدة الوديعة لشهر ك / لسنة 2017
= 300000000 * 5.5% = 16500000 دينار

ويوضح الجدول رقم (18) مقارنة بين نتيجة نشاط الفعلي ونتيجة النشاط في ظل كلفة الفرصة البديلة

الجدول رقم (18) نتيجة نشاط الشركة (د) الفعلي والضوابط السنوية ومقارنتها مع نتيجة النشاط في ظل كلفة الفرصة البديلة

نتيجة النشاط (المبالغ بالآلاف الدنانير)				رأسمال الشركة	السنة التقديرية
الارباح الافتراضية بموجب الفرص البديلة		الضوابط السنوية	الفعلي		
الوديعة الثابتة لمدة سنة	التوفير				
16500	12000	2303	1680	300000	2018
16500	12000	0	(365)	300000	2019
15900	10800	0	(365)	300000	2020
14550	9840	0	(365)	300000	2021
63450	44640	2303	585		المجموع

المصدر : بالاعتماد على بيانات الشركة (د) للسنوات (2017 - 2020) المالية

وبعد ان تم عرض مقارنة نتيجة نشاط الشركة (د) بموجب البيانات الفعلية والضوابط السنوية وكذلك نتيجة النشاط بموجب كلفة
الفرصة البديلة في حالة استثمار رأسمال الشركة في احدى المصارف في حساب التوفير او في حساب الوديعة الثابتة لمدة سنة
وحسب الجدول رقم (18) اعلاه ، فان الباحث سوف يقوم بمقارنة مقدار الضريبة بموجب كل حالة من الحالات المذكورة ، ولتوضيح

ذلك سوف يقوم الباحث باحتساب الضريبة للشركة (د) للسنة/ 2018 التقديرية وكالاتي :-

- الضريبة المقدرة بموجب الدخل المصرح به = الدخل بموجب البيانات المالية * 15%

$$= 1680000 * 15\% = 252000 \text{ دينار}$$

- الضريبة المقدرة بموجب الضوابط السنوية = الدخل بموجب الضوابط السنوية * 15%

$$= 2303000 * 15\% = 346000 \text{ دينار}$$

- الضريبة بموجب كلفة الفرصة البديلة لحساب :-

$$\text{التوفير} = \text{الارباح بموجب كلفة الفرصة البديلة لحساب التوفير} * 15\%$$

$$= 12000000 * 15 \% = 1800000 \text{ دينار}$$

○ الوديعة الثابتة = الأرباح بموجب كلفة الفرصة البديلة لحساب الوديعة الثابتة * 15 %

$$= 16500000 * 15 \% = 2475000 \text{ دينار}$$

ويوضح الجدول الرقم (19) مقدار الضريبة المقدرة لكل حالة من الحالات المذكورة وللسنوات (2018 تقديرية ولغاية 2021 تقديرية)

الجدول رقم (19) الضريبة المقدرة على الشركة (د) بموجب 0 الدخل المصرح به والضوابط السنوية والفرصة البديلة

الضريبة المقدرة (المبالغ بالآلاف الدنانير)				السنة التقديرية
الضريبة الافتراضية بموجب الفرص البديلة		الضوابط السنوية	الفعلي	
الوديعة الثابتة لمدة سنة	التوفير			
2475	1800	346	252	2018
2475	1800	0	0	2019
2385	1620	0	0	2020
2183	1476	0	0	2021
9518	6696	346	252	المجموع

المصدر : بالاعتماد على بيانات الشركة (د) للسنوات (2017 - 2020)

ملاحظات الباحث على الحالة اعلاه

1. يتضح من الجداول اعلاه ان خلاصة ارباح الشركة خلال السنوات الاربعه بلغت (585000) دينار بينما اضاعت فرصة بديلة لتحقيق ارباح مقداره (44640000) دينار او (63450000) دينار لو انها استثمرت رأسمالها في حسابات التوفير او الوديعة الثابتة لمدة سنة واحدة خلال السنوات الاربعه بدلا من الاحتفاظ بها في حساب النقد في الصندوق دون استثمارها وكما مبين ذلك في الميزانية العمومية للشركة وللسنوات الاربعه مدار البحث .
2. لم تجبي الهيئة العامة للضرائب من الشركة سوى مبلغ (346000) دينار عن السنة التقديرية (2018) اما بقية السنوات فلم تخضع للضريبة لكون نتيجة نشاط تلك السنوات هي عجز وتبين عدم خضوعها للضريبة وبالتالي حرمان الهيئة العامة للضرائب من حصيلة ضريبية كان من الممكن الحصول عليها تبلغ (6696000) دينار او (9518000) دينار لو اعتمدت الهيئة العامة للضرائب كلفة الفرصة البديلة (على ضوء الإيرادات المتحققة من استثمار رأسمالها في حسابات التوفير او الوديعة الثابتة لمدة سنة واحدة) ضمن الضوابط السنوية كأحد مؤشرات الربح .
3. نسبة السيولة السريعة للشركة اعلاه للسنوات (2017 ولغاية 2020) مالية بلغت (1/811) و (1/812) و (1/813) و (1/353) على التوالي علما ان القيمة المعيارية لهذه النسبة هي (1/1) مما يؤشر قيام الشركة بتمويل كامل الموجودات المتداولة تقريبا من حقوق الملكية وعدم تمويلها من المطلوبات المتداولة ، ويوضح الجدول رقم (20) آلية الاحتساب وكالاتي :-

الجدول رقم (20) آلية احتساب نسبة السيولة السريعة للشركة (د) للسنوات (2017 - 2020)

السنة لمالية	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة	نسبة السيولة السريعة
2017	301007000	852000	353/1
2018	296655000	365000	813/1
2019	296290000	365000	812/1
2020	295925000	365000	811/1

المصدر : بالاعتماد على بيانات الشركة

4. نسبة ربحية الشركة للسنوات (2017 ولغاية 2020) بلغت (- 0.12 %) و (- 0.12 %) ، وعلى التوالي وهذا يؤشر تآكل رأسمال الشركة وعدم كفاءة ادارة الشركة في البحث عن الفرص البديلة ، اذ كانت افضل نسبة ربحية اقل من (1 %) ، ويوضح الجدول (21) آلية الاحتساب :-

الجدول رقم (21) آلية احتساب نسبة الربحية للشركة (د) للسنوات (2017 - 2020)

نسبة الربحية	حقوق الملكية	الفائض	السنة المالية
0.56%	301955000	1680000	2017
-0.12%	301590000	(365000)	2018
-0.12%	301225000	(365000)	2019
-0.12%	300860000	(365000)	2020

المصدر : بالاعتماد على بيانات الشركات (د) للسنوات (2017 - 2020)

يتضح مما تقدم بان تطبيق تحليل كلفة الفرصة البديلة سوف يحقق حصيلة ضريبية للخرزينة العامة للدولة وانها سوف تحد من تحد من التجنب الضريبي ، فضلا عن ذلك فان تحليل كلفة الفرصة البديلة ستعود بالمنافع المالية وتحقيق ربحية للشركة نفسها وكما تم توضيحه في الجدول رقم (18) اعلاه .

في ختام هذا المحور والذي تم فيه دراسة نتائج نشاط الشركات عينة البحث والميزانية العمومية لها وكذلك تم اعادة عرض نتائج بيانات تلك الشركات بعد الاخذ بنظر الاعتبار استعمال كلفة الفرصة البديلة من خلال اخذ نوعين من الفرصة البديلة المتمثلة باستثمار رؤوس اموال هذه الشركات في حسابات التوفير او الوديعة الثابتة لمدة سنة ومن ثم انعكاس ذلك على الهيئة العامة للضرائب في تحقيق حصيلة ضريبية يمكن ان الاستفادة منها في تحقيق اهداف الضريبية

الاستنتاجات :

من خلال الاطلاع الفعلي على عمليات التحاسب الضريبي وبعد استكمال الجانب النظري والتطبيقي للبحث تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات الآتية :-

1. يعاني الجهاز الضريبي في العراق من الكثير من التحديات في مجال التحاسب الضريبي للشركات المحدودة ، ويعود بعض هذه التحديات الى ان الهيئة العامة للضرائب لا تأخذ بنظر الاعتبار مفهوم كلفة الفرصة البديلة كأحد مؤشرات الربحية عند اجراء عملية التحاسب .
2. على الرغم من ان الهيئة العامة للضرائب وعند وضع الضوابط السنوية للتحاسب الضريبي مع المكلفين قد سلطت الضوء على الشركات التي تقدم بياناتها بدون ايرادات ، الا انها لم تقدم المعالجات لهذه الحالة وتركت موضوع المعالجة لتقدير للسلطة المالية ، وبالتالي نجد ان الكثير من الشركات المحدودة لم تخضع للضريبة
3. ضعف التنسيق مع دائرة تسجيل الشركات لأجراء عملية التدقيق المتقاطع لحصر الشركات الغير مسجلة في الهيئة العامة للضرائب للوقوف على اسباب ذلك واتخاذ الاجراءات اللازمة بحقها وفق قانون ضريبة الدخل النافذة .
4. وجود قصور واضح من قبل الهيئة العامة للضرائب في عملية التدقيق الميداني للمكلفين للوقوف على صحة البيانات المالية المقدمة ، خصوصا ان اغلب تقارير مراقبي الحسابات للشركات عينة البحث تشير الى انهم لم يشرفوا على عملية جرد الصندوق في 12/31 ، بل استلموا تأييد من ادارة الشركة بمطابقة رصيد النقدية مع السجلات .

التوصيات :

مما تقدم وفي ضوء ما توصل اليه الباحث من استنتاجات يمكن وضع مجموعة من التوصيات يمكن تقديمها كمقترحات للهيئة العامة للضرائب وعلى النحو الآتي: -

1. زيادة اهتمام الهيئة العامة للضرائب بموضوع كلفة الفرصة البديلة واهمية اخذها بنظر الاعتبار عند التحاسب الضريبي واعتبارها إحدى مؤشرات الربحية
2. تعديل الضوابط السنوية بشأن الشركات التي تقدم بياناتها بدون ايراد ، من خلال تحديد نسبة من رأسمال الشركات المحدودة باعتبارها كلفة الفرصة البديلة عند التحاسب الضريبي مع الشركات المحدودة وعدم ترك موضوع المعالجة لتقدير السلطة المالية .
3. رفع مستوى التنسيق والتعاون بين الهيئة العامة للضرائب ودائرة تسجيل الشركات لحصر الشركات الغير مسجلة لدى الهيئة العامة للضرائب والتحري عن اسباب ذلك واتخاذ الاجراءات القانونية بحقها .
4. توسيع وتكثيف عمليات التدقيق الميداني للمكلفين للتأكد من صحة البيانات المالية المقدمة للهيئة العامة للضرائب بدلا من الاكتفاء بالتدقيق المكتبي ، واتخاذ الاجراءات القانونية استنادا للمادة (السابعة والخمسون- 2) من قانون ضريبة الدخل النافذ والمتعلقة بالجرائم والعقوبات .
5. تعديل الضوابط السنوية بشأن الشركات التي تقدم بياناتها بدون ايراد ، من خلال تحديد نسبة من رأسمال الشركات المحدودة باعتبارها كلفة الفرصة البديلة عند التحاسب الضريبي مع الشركات المحدودة وعدم ترك موضوع المعالجة لتقدير السلطة المالية .

المراجع والمصادر :

القران الكريم

أولاً: - المصادر المحلية والعربية

1. التعليمات والوثائق الرسمية

1. النظام الداخلي المعدل للهيئة العامة للضرائب رقم (2) لسنة 2019 والمنشورة في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (4558) في 14/ تشرين الاول /2019
2. الهيكل الاداري للهيئة العامة للضرائب
3. ضوابط المهن والأعمال التجارية لسنة 2021 التقديرية

2. الكتب العربية :

1. ابو نصار ، محمد " المحاسبة الادارية " الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن - عمان ، 2005
2. اسماعيل ، احمد خالد ، "المالية العامة" ، الطبعة الثانية ، عمان ، الاردن ، 2002.
3. البعاج ، قاسم محمد عبد الله ، " أثر فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في عملية التحاسب الضريبي- دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية، العدد(1) ، 2011م.
4. الجبوري ، نصيف جاسم وسرور ، منال جبار وفرح ، مشتاق كامل : "المحاسبة الادارية" ، الطبعة الرابعة /2015
5. حسن ، عصام علي محمد " العلاقة بين اسلوب التقدير الذاتي احد متطلبات الاصلاح الضريبي " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة - ملحق العدد 24 -2010
6. حسن ، عصام علي محمد، دراسة وتقويم طرائق التقدير والضوابط السنوية المعتمدة من قبل الهيئة العامة للضرائب في الوصول الى وعاء ضريبة الدخل، جامعة بغداد، 1994.
7. الخرسان ، محمد حلو داود ، "المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها بموجب التشريعات النافذة في العراق " ، طبعة 1/ ،العراق - بصره ،
8. الركابي ، ناجي شايب " المحاسبة الادارية ادوات لصنع القرار في منظمات الاعمال " ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، 2017
9. رمضان ، إسماعيل خليل إسماعيل ، المحاسبة الضريبية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، طبعة اولى ، 2002.
10. السامرائي ، مروة ضياء إبراهيم ، مساهمة الخصخصة في إيرادات الضرائب ، بحث دبلوم عالي ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2012

11. الشافعي، علاء حسين علوان، العوامل المؤثرة في حصيلة ضريبة الدخل في العراق، بحث دبلوم عالي ضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2005
12. العزاوي ، مهند عبد الرحمن سلمان ، الكلفة الملائمة في ظل المدخل الاستراتيجي لاتخاذ القرارات التشغيلية - دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات الجلدية ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة ، بغداد ، 2010
13. عباس ، علي ، "أساسيات علم الإدارة" ، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان- الأردن - 2008
14. عليان ، ربحي مصطفى ، "العمليات الإدارية" الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010
15. عطا ، محمد حامد ، " الفحص الضريبي علماً وعملاً " ، الاسكندرية ، مطبعة دار الطباعة الحرة ، 2002
16. كماش ، كريم سالم ، هل تعد الإرباح الافتراضية خياراً لا بديل عنه في تقدير الوعاء الضريبي ، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الضريبية الأولى ، الهيئة العامة للضرائب ، بغداد ، في 2008/11/15
17. محرزوي ، محمد عباس ، " اقتصاديات المالية العامة "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003م
18. يعقوب، فيحاء عبد الله ، حسين ، رياض احمد محمد . (2013). الإيفاء بمتطلبات السلطة المالية لاعتماد القوائم المالية في تحديد الوعاء الضريبي ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية ، المجلد (8)، العدد (23) .
19. يعقوب ، فيحاء عبد الله ، الغانمي ، فرقد فيصل . (2010) . اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية ، العدد (10)

ثانياً: - المصادر الأجنبية

1. Brewer, et. al., Managerial Accounting, 2nd ed. (New York, McGraw –Hill Companies, Inc., 2005
2. Carl S. Warren , James M. Reeve , Jonathon E. Duchac ,” MANAGERIAL ACCOUNTING “2009
3. Charles T. Horngren, Srikant M. Datar, Madhav V. Rajan, ” Cost Accounting A Managerial Emphasis”2018
4. Ray H. Garrison, ” Managerial Accounting”,2018.
5. Render , Barry , Stair Jr., Ralph M., Hanna , Michael E., " Quantitative Analysis For Management " , 9th , Ed., Pearson Prentice Hall , 2006